

الفصل السابع

« ملحق »

أسهبنا في ذكر الجرائم والسجون ، فأسرفنا في إزعاج القراء
فألى قليل من التفككة :

يحضرنى أنه عند تخرجى فى سنة ١٩٢٧ وكنت أعمل تحت
التمرين بمكتب أستاذى رجائى بك ببيا .

شاب ممتلىء قوة وحماساً ورغبة فى العمل : تحفزه روح وثابة
فتية ، وتحدوه ابتسامات الحياة ، وترعاه عناية الأبوين .

أول درس تلقيته فى حياتى العملية ، كان على يد أستاذى
المغفور له « المكاوى بك » بمحكمة بنى سويف الابتدائية الوطنية .
وكان ذلك فى ٦ أغسطس سنة ١٩٢٧ .

قضية تزوير مطروحة أمام إحدى الدوائر المدنية ، وقضايا
المكتب فى ذلك اليوم كثيرة ، وطلب إلى أن أحضر هذه القضية
على أساس أن أطلب حجزها للحكم مع مذكرات .

وقفت فرحاً بأول عمل باشرته ، وإذا بالظروف تتمخض
 عن مناقشة شفهية ، ومساجلة بين الخصوم والمحكمة ، وغمزات
 من أستاذى المكاوى بك ، وظللت واقفاً أتصعب عرقاً وأميد
 نخجلاً ، وكال لى المكاوى بك رحمه الله أمر السكيل ، وأخيراً
 أخيراً حجزت القضية للحكم مع مذكرات .

وكان هذا الدرس العملى البليغ حافزاً لى من ذلك التاريخ ،
 حتى الساعة ، على أن أبدأ أى عمل بعد تمام الاستعداد له ، وبعد
 استيفائه .

وهذه الكلمة أسوقها لإخوانى وزملائى حديقى التخرج حتى
 لا يفاجؤوا فى الجلسات بما لم يستعدوا له . وهناك طريقة أخرى :
 اطالع لى أحد السكتبة على قضية جنحة ، وبطريق الخطأ وتشابه
 فى أسماء المتهمين اطالع على قضية أخرى .

نوديت القضية ، فوقفت وأثبتت حضورى عن المتهمين
 وكان حضرة القاضى دقيقاً شديداً : لم يحضر الشهود ، فرأت
 المحكمة أن تكفى بتلاوة أقوالهم ، وأمرت بالمرافعة ، فإذا به

أهم في أودية عن قضية أخرى ، وظللت أترافع والقاضي يتسم
حتى انتهيت ، فإذا بمحضرتي يصارحني بهدوء ، أنني تكلمت في
موضوع آخر ، وأخرجت وخجلت ، وآليت على نفسي عهداً
أن أراجع الاطلاع ، وما زلت متمسكاً بهذه النظرية
الآن .

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أنوه بفضل حضرة القاضي
الذي نظر القضية ، إذ تركني أسترسل دون مقاطعة ، حتى أفرغت
ما في جمعتي ، مع كثرة عمله ، حتى يجعلني أستوعب الدرس كاملاً
فأفادني عملياً وألقى على درسا صامداً بليغاً .

ومن توارد الخواطر ، أنني سمعت من أحد الزملاء المحضرمين
عن قصة دلت على سرعة بديهة أستاذنا « أبي شادي بك » إذ ترافع
في قضية « مضاربة » وكان عن فريق ، فإذا به يترافع طاعناً ممعناً
في طعنه بفريقه ، مدافعاً عن وجهة نظر فريق خصومه ، وبعد
وقت تنبه إلى هذا الخطأ ، فإذا به يتخلص بلباقة قائلاً : « هذا
ما سيقوله الدفاع عن خصومي » أما الحقيقة ، فهي ! واسترسل
بترافعاً ، مفسحاً ما قال ، مستشهداً بوقائع يدلل بها على

براعة موكليه .

ذلك زمن مضى ، كان للقضاء فيه « جالسا » و « واقفا » شأنه كان القضاى غير مرهق ، ولديه من الوقت ما يسمح له بدرس القضايا ، أوفى درس ، وكانت الأحكام مثالية ، تولدت عنها المبادئ القانونية والأبحاث والفقه ، وكان للقضاة الفضل كل الفضل فى التنظيم والتنسيق الذى ننعم بشماره حتى الساعة . أما أن يجلس القاضى لنظر الجناح والمخالفات ، فيجد أن « رول الجلسة » يعج بسبعين مخالفة ، ويموج بستين جنحة ، فلو فتح جلسته فى الثامنة والنصف — وهو ما لم يحصل — لما أمكنه أن يفصل فى هذا الحشد من القضايا ، إلا وفصله وليد السرعة ، وبهذا تتراكم القضايا ، فتصبح الستين تسعين ، أو مائة ، وهكذا دواليك : حنانكم يا رجال وزارة العدل ، وكلكم قد لمستم هذه الحال ورحمة بالقضاء والمتقاضين ، ولا تكلفوا نفساً إلا وسعها ، فما جريمة القاضى وهو حائر بين ضميره ومستقبله ، والمضحك المبكى أن الوزارة تحاسب على التأخير ، مع هذا التقصير .

هذه الصيحة ، أهتف بها ، لا بلسان رجال القضاء فحسب ،

وإنما بلسان المتقاضين الذين كثيراً ما تهدر حقوقهم جنائياً ، أو مدنياً بسبب إرهاب رجال القضاء ، وهم على قلة عددهم يبذلون جهداً مشكوراً ليفصلوا في أكبر عدد ممكن من القضايا : ولعل لهذه الصيحة صدى يصل إلى آذان القائمين بالأمر في وزارة العدل .

ولهذه المناسبة تحضرني قصة حصلت في محكمة المخالفات ، إذ كان رولها حوالى ثلاثمائة قضية ، فكان قاضياً — رحمه الله — وله كل العذر يسارع في إصدار أحكامه ، وأكثرها يكون غيابياً ثم تحصل المعارضة ، فيتضاعف عدد المخالفات ، فرأى أن تؤيد أحكامه ، مضيفاً إليها المصاريف الجنائية لردع المخالفين ، مع تشديد العقاب بجعله الحبس أسبوعاً . ولسكرة القضايا التي تطرح أمامه كان لا يعبر الأسماء التفاتاً ، فقضى مرة على (ح . ا . باشا) وكان وكيله لإحدى الوزارات غيابياً بالحبس «أسبوعاً» فعارضه الباشا : وما كان ينادى الاسم في المعارضة ، حتى بادر بذكر اسمه ولقبه ، وعمله ، حتى لا يؤيد الحكم في غمار تلك العجلة التي كادت تؤدى به .

وإننى أقترح أن يعين فى محاكم المراكز بالمحافظات عدد من
 حضرات رجال القضاء يفصلون على عجل فى الجنح البسيطة
 والمخالفات ، على أن يتم الحكم فيها فى موعد لا يزيد على ثلاثة
 أيام ، وبذلك ينتظم القضاء فيها ، ويشعر مرتكب أى حادث أن
 جزاءه عاجل . وأعتقد أن هذا سيقبل كثيرآ من أمثال تلك
 القضايا :

أما نظام الأوامر الجنائية ، فقد أثبتت التجارب أنه غير
 منتج ، بل ظهر أنه علاج زاد المرض استفحالا وتضخمت بسببه
 قضايا المخالفات والجنح .

ومما لوحظ أخيراً أن قضايا « الجنح المباشرة » وعلى الأخص
 قضايا « القذف والسب » تلقى روحاً غير طيبة عند التقاضى ، مع
 ما ينتج عن إغفال أهميتها من جرائم أشد . ولو قضى فيها
 بالعقوبات الرادعة ، لاستقرت مصلات الناس ، ولخشى المعتدى
 مغبة اعتدائه .

واستطراداً أجرو أن أقترح ان تمحى « السوابق » المتعلقة

بجرائم السرقات ، التي حصلت خلال الحرب الأخيرة الخاصة
بممتلكات الجيش البريطاني : إذ أن الكثير من مرتكبيها كانوا
إما ضحية سوء تصرف المشرفين على تلك « المتعلقات » من
الانجليز ، أو نتيجة إهمال الرقابة عليها ، فكان شأنها شأن المهمل
من الأشياء ، فكانها مال مباح : وكثير من الأشخاص الذين
زلت بهم القدم ، أو طوحت بهم الظروف من عمال أو تجار
يستحقون عطف الجهات المختصة ، لمحو تلك « السوابق » من
صحفهم ، ليستطيعوا أن يبدأوا حياة نظيفة ، لا تلوثها ظروف
كانوا ضحاياها ، أو تشينها جرائم ، هي وليدة الصدقة ، أو
الإهمال .

وما يحسن التحدث عنه ، فكرة بحث جرائم « الصحف »
وهي في الغالب وليدة حسن النية ، ونتيجة العقيدة ، وأرى
انه يجدر بولاة الأمور ان يدققوا في إقحام الحزبية في مثل هذه
الجرائم : إذ ان الصحفي يغلب ان يكتب عن عقيدة ، مدافعاً عن
مبدأ ، أو فكرة تجول بخاطره ، فلا يقصد إلا إنارة الرأي العام
أو الدفاع عن مذهب يدين به ، ويجدر بمثل الاتهام من حضرات

رجال النيابة العمومية ألا يلجأوا إلى « الحبس الاحتياطي » إلا بعد روية كبيرة ، ودون تأثير بالحكم القائم أياً كان لونه ، لأنه إن قام اليوم فسيزول غداً . ومما يؤسف له ما لوحظ أخيراً أن كثيراً من أمثال هذه التحقيقات كان مصيره الحفظ ، أو البراءة عند المحاكمة .

ولا يفوتني أن أختم هذه السوانح بفكرة خطرت لي فيما يتعلق بالمواد الخاصة بالجرائم التي تتعلق بالآداب العمومية . فانه يلاحظ أن العقاب ينصب على « المرأة » ويعني الرجل ، وأرى أنه لو نص في القانون على عقاب الطرفين لخشي الشريك ونأى بجانبه عن الانغماس ، أو المجازفة ، فتقل أمثال هذه الجرائم ، أو تنعدم .

وأقترح فكرة أنه إذا ثبت على « امرأة » أنها استرسلت في ارتكاب مثل هذه الجرائم ، ان يقضى عليها بعقوبة رادعة ، كأن تودع إصلاحية خاصة ، وان تفرض عليها بعد الإفراج رقابة طويلة دقيقة ، وفي عقيدتي ان مثل هذه الجرائم لها خطورة خاصة لما ينتج عنها من نشر الأمراض ، وإفساد اخلاق الشبيبة

ونحمد الله على أن ديننا القويم وتربية شعبنا وهو « محافظ » بطبيعته يجعلنا في طليعة الأمم ، من حيث البعد عن الانغماس في أمثال تلك الجرائم .

وما دام حديثنا في هذا « الفصل » قد أخذ هذا اللون من التنوع ، فلا يفوتني أن أكتب عن المخالفات الخاصة بالمجال العمومية ، وعن قدم اللوائح الخاصة بها ، إلى حد أن الكثير من أصحاب المجال العامة لا يدري بالدقة كيف تنفذ وتفرض ، وكثيراً ما أصيب صاحب مقهى مثلاً بالحكم عليه بغلق محله لمخالفة تافهة ، كعدم إخطاره عن « مباشر » عينه ، مع أن حكم الغلق في الواقع هو « قتل » مادي ، وقضاء على مورد رزقه . بل انه ليحار بين اشتراطات الصحة والبوليس ، ويقف مكتوف اليدين إزاءهما ، فلا هو يدرك لما يطلب منه ولا بمستهطيع تنفيذ أكثره : ومن السهولة بمكان أن تشكل لجنة مشتركة بين إدارة الأمن العام ووزارة الصحة لتنظيم هذه « اللوائح » وتجديدها ومسايرة روح العصر ، فتعدل اللوائح وتبسط بما يكفل مراعاتها وتطبيقها .

ومن طرائف القوانين المتكررة القانون الخاص بالمباني
 وبورك قل لي كيف يسوغ مثل هذا القانون أن يهدم أو يزال
 دور ، لأنه ارتفع عن منسوب التنظيم ببعض « السنتيمترات »
 في البناء .

مثل هذه القوانين يجب أن يعاد النظر فيها بعين قراعى فيها
 مصلحة الجمهور ، وتوفير العدالة ..

